كلمة المستشار الأول ورئيس قسم التنمية المستدامة في
بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان مارتشيلو موري

مشروع "تحسين ظروف معيشة المرأة في شمال لبنان"

حفل تخريج

7 آذار 2014 – عكار

للمطابقة عند الإلقاء

حضرة السيدات والسادة،

المتخرّجات العزيزات،

يسرّني أن أكون معكن اليوم لتهنئتكن على نجاحكن في الدورة التدريبية. فهذا اليوم لا يحمل أهمية كبيرة على المستوى الشخصي فحسب، بل إنّه يرسل إشارة قوية إلى جميع النساء والرجال الذين يواجهون تهميشاً وتمييزاً على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

غداً في 8 آذار، نحتفل بيوم المرأة العالمي، وهو مناسبة لإبراز الإنجازات وتجديد التزامنا تحقيق المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص.

يمرّ لبنان في الوقت الراهن بفترة حساسة جداً. فالحرب في سوريا أجبرت مئات آلاف الأشخاص على الهرب من بلادهم، وأدى ارتفاع أعداد اللاجئين إلى تفاقم الأوضاع الهشّة للبنانيين بشكل عام والنساء اللبنانيات بشكل خاص. وقد يُطرح السؤال عن سبب هذا الأمر؟ وعن سبب معاناة النساء والفتيات خلال الحروب وبعدها أكثر من الرجال؟ وعن سبب تفاقم جميع أوجه عدم المساواة الحالية، مما يجعلهن أكثر عرضة للعنف والاستغلال الجنسيين؟ تقودنا جميع هذه الأسئلة إلى خلاصة واحدة هي أنّه يجب أن تُتاح للنساء فرصة عيش حياتهن في عالمٍ خالٍ من العنف.

وهذا يعني أنّه يجب توعية الرجال والنساء على حقهم في الدفاع عن النفس بدلاً من الاكتفاء بالتركيز على تغيير القوانين أو الدخول في إصلاح قانوني. ويجب أن نضمن حصول الجميع على الفرص وممارسة حقوقهم الكاملة والمتكافئة ضمن مجتمعاتهم، بغض النظر عن الجندر أو الاعتبارات المرتبطة به. ولبلوغ هذا

المستوى من الشراكة مع الرجال، يجب مكافحة التمييز بسبب الجنس من خلال الوصول إلى التعليم وضمان الاستقلالية المالية من خلال الوصول إلى القروض، وإمكان عيش جميع النساء حياة لائقة مع أولادهن من خلال الوصول إلى الرعاية الصحية.

في الواقع، هناك تناقض في وضعية المرأة اللبنانية، فمن ناحية، هناك الكثير من النساء الناشطات في الجامعات وقطاع الأعمال والشبكات الاجتماعية حيث يعدّ حسّهن المهني بمثابة تكريم لمجتمعهن. ومن ناحية أخرى، ما زالت القوانين العائلية تحمل مقداراً كبيراً من التمييز، في حين تسجّل المشاركة السياسية تراجعاً كبيراً[1]. فعلى سبيل المثال، وبحسب المعدلات العالمية والإقليمية للنساء في البرلمانات الوطنية، تراجع لبنان من المرتبة 126 من أصل 187 في عام 2006 إلى 139 من أصل 187 في سنة 2014. كما أنّ هناك وزيرة واحدة في الحكومة الحالية المؤلفة من 24 وزيراً.

إلى ذلك، تعوق العديد من العقبات التمكين الاقتصادي للنساء، وتحديداً العقبات الاجتماعية والثقافية التي تحصر النساء بوظائف تقليدية كالتعليم والتمريض والعمل الإداري... إلخ. ويزداد وضعهن سوءاً نتيجة العديد من القوانين التمييزية التي تعزّز هذا النوع من القوالب النمطية. لذلك تواجه النساء بعض الصعوبات في الحصول على التسليفات المصرفية وفتح الحسابات المصرفية لأطفالهن القاصرين. كما يعانين من تمييز في العمالة والأجور بسبب الجندر...

لقد تحقّق بعض التحسّن في المعركة الطويلة لحقوق المرأة في لبنان وفي النضال ضد عدم المساواة بين الجنسين التي تعتبر من أهم العقبات التي تعوق التنمية البشرية. فخلال العقدين الماضيين على سبيل المثال، تمّ تحقيق تقدّم كبير خصوصاً من خلال إتاحة التعليم للفتيات على أساس المساواة بين الجنسين، والسماح للنساء بتأسيس عمل من دون موافقة أزواجهن، واعتماد عقوبات أقسى في حالات جرائم الشرف. غير أنّ المعركة طويلة وما زال هناك الكثير من العمل الذي يجب إنجازه، خصوصاً في مجال التمكين الاقتصادي والسياسي. ونأمل في أن نرى المزيد من النساء يتبوأن مناصب إدارية وسياسية رفيعة.

حضرة السيدات والسادة،

إذا كانت المساواة بين الجنسين تعزّز النمو الاقتصادي، فإنّ لعدم المساواة آثار سلبية على المجتمعات.

[1] http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm

إنّ للاتحاد الأوروبي سجل إنجازات طويل في تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة القوالب النمطية الخاصة بالجندر. فدعم حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق النساء بشكل خاص هما في صلب التزام الاتحاد الأوروبي حول العالم. وحتى في أوروبا، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يجب إنجازه، لاسيما لناحية تقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين.

وأودّ أن أؤكد مجدداً على وقوف الاتحاد الأوروبي الدائم بجانبكن للمساهمة في اعتماد تدابير ملموسة لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الإصلاح المؤسسي وتخصيص الموارد ودعم التغييرات الأساسية في السلوكيات والمواقف.

ولن يكون الأمر تلقائياً ولن يحصل بين ليلة وضحاها، بل إنّه سيتحقّق من خلال الجهود الملموسة للنواب والرسميين وأوساط الأعمال وناشطي حقوق الإنسان والمجموعات النسائية والشركاء الدوليين.

ونظراً إلى اعتبار دعم دور المرأة في الحياة الاقتصادية وتطويره وتعزيزه الردّ الأكثر فاعلية على الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بالبلاد، فإنّني على ثقة من أنّ المعرفة المكتسبة من خلال التدريب سيساعدكن في تحقيق مساهمة مجدية وإيجابية في مجتمعكن.

أخيراً، أودّ أن أشكر مؤسسة رينيه معوض وشركاءها وجميع من عمل جاهداً على تنظيم هذا التدريب، ومبروك من جديد لجميع المتخرجات!